مركز أوال للدراسات والتوثيق
AWAL CENTRE FOR STUDIES AND DOCUMENTATION

أرشيفو
ARCHIVO
العدد 5 - نيسان/ أبريل 2017

ثقافة أرشيفية

قطاع اللام: اتّحاد مؤسَّسات ذاكرة الوطن

غادة دمشق

كلّ شيء إلى زوال، ولا يمكن لأيٍّ شيء أن يعيش إلى الأبد. كذلك الأمر بالنسبة إلى المصادر المعتمدة في أبحاثنا من مواد أرشيفيّة، ومخطوطات، وخرائط، ومطبوعات، ومصادر سمعيّة، وأعمال فنيّة وحِرف وغيرها، فهي محكومة أيضًا بالفناء والزوال. وفي كل لحظة، تزول منها بصورة نهائيّة أجزاء لا تعوّض (الأونيسكو).

لطالما فقدت البشريَّة الكثير من المواد المهمّة والنادرة، إمّا بسبب كوارث طبيعيّة وإما بسبب الحروب والأخطاء البشريّة. وبالتالي، يكمن هنا التحدي الأكبر؛ تحدي إطالة عمر هذه المصادر قدر المستطاع، بهدف وقف تسرّب الذاكرة، وإنقاذ التراث، وإتاحته أمام أكبر عدد من المستفيدين. وهنا، يأتي دور مؤسَّسات ذاكرة الوطن، التي تمارس دورًا مهمًّا، كما هو متعارف، في جمع تراث المجتمع وذاكرته ونقله وحفظه، ومن ثم إتاحته، وهو ما يُطلق عليه «عمليّة جمع التراث الثقافي»، الذي يعكس تنوّع اللغات والشعوب والثقافات، ويعتبر مرآة العالم وذاكرته.

ولكن مع الثورة التكنولوجية، فإنّ كلّ ما هو متعارف قد تغيّر؛ لقد غيّرت هذا الجيل من المستفيدين، كما غيّرت سلوكيات بحثهم، فلم يعد العالم الخارجيّ يعرف ما لدى هذه المؤسَّسات من مصادر، وبات المستفيدون يلجأون إلى محرك البحث غوغل، بدلاً من الولوج إلى موقع إحدى مؤسَّسات ذاكرة الوطن، بعدما أصبحت المعلومة متواجدة أينما كان، وبأي لغة كانت، وأضحت متاحة للجميع. هكذا، صارت التكنولوجيا جزءًا لا يتجزأ من حياتنا. وعلى الرغم من كلّ المعارك التي شنّت عليها، فقد استطاعت أن تنتصر، وأن تسيطر من دون أيّ جهد، وأن تتغلغل في العقول والبيوت والمدارس ومراكز العمل.

هذا التغيير الفكري - العالميّ أعاد رسم أهداف مؤسَّسات ذاكرة الوطن وتحديدها، بعدما أدركت أهميّة أن تغيّر في استراتيجياتها وفي عملية الرد، فكان أن استخدمت التكنولوجيا وكيّفتها خدمةً لأهدافها وسياستها.

هكذا، ومع حلول العصر الرقميّ، بتنا نرى أنّ هذه المؤسّسات تتجه إلى التعاون، معتبرةً أنّه مصدر قوةٍ لها، وبتنا نرى أشكالاً مختلفة منه، آخرها كان ظهور فكرة إنشاء ما يسمّى «قطاع اللام» (LAM Sector)، وهو اختصار لـ«المكتبات والأرشيف والمتاحف» (Library, Archive

.(and Museum

عند الحديث عن قطاع اللام، لا بدّ لنا من أن نشير أوّلاً إلى أنّ عمل هذا القطاع يتلخَّص بكلمتين: الدمج والتعاون، ونعني بذلك الدمج والتعاون بين مؤسَّسات ذاكرة الوطن. ولكنّ السّؤال الأساس هو: كيف السَّبيل إلى عمليّة الدمج والتعاون المذكورة؟

طرح العديد من العاملين في قطاع المعلومات فكرة دمج هذه المؤسّسات في مركزٍ موحّد، بمعنى جعلها مؤسّسة واحدة، لكن تبيّن أنّ هذا الأمر صعب وغير قابل للتنفيذ، فتحوّل الاختصاصيون إلى فكرة الدمج الافتراضي في العالم الرقمي، على أن تنتج هذه العملية وحدات مستقلّة تجتمع مع بعضها البعض، من خلال مشاركة عناصر من البنية التحتيّة التقنيّة والتنظيميّة (Wellington, 2013)، التي تعتبر المرحلة النهائية لعمليّة التعاون (Zorich, Waibel and Erway, 2008).

هكذا، أصبح واضحًا عند الحديث عن عملية الدمج في قطاع اللام، أنّ هذه العمليّة يقودها التقدّم التكنولوجي، إذ إنّ جميع مؤسّسات ذاكرة الوطن لديها مجموعة من المقتنيات. واللافت أنّ العمل الذي تقوم به هذه المؤسّسات لحفظ المقتنيات متشابه (Sassoon, 2007)، فعمليّة الدمج ضروريّة، ويجب العمل بها من خلال إطار نظري أنثروبولوجيّ، أي من منطلق دراسة المستفيد وما يريد (Bullock & Birtley, 2008).

تعريف قطاع اللام (LAM Sector)

يُستخدم مصطلح قطاع اللام للتعبير عن تكتّل مؤسّسات ذاكرة الوطن (Silos of Cultural Institutions)، من مكتبات وأرشيف ومتاحف تطوّرت بسبب الحاجة إلى تقديم المجموعة التي تمتلكها وإبرازها، والتعريف بدور كل مؤسّسة منها (Hedstrom & King, 2004 Martin, 2007). تقوم هذه المؤسَّسات بعمليّة جمع الذاكرة الثقافيّة والعلميّة للأفراد والمؤسّسات والمجتمعات على مرّ الزمن، بهدف المشاركة في عمليّة تطوير المجتمع، من خلال خلق رابط بيننا وبين تراث أجدادنا، وبالتالي خلق رابط بين تراثنا والأجيال المستقبليّة (Dempsy, 2000). وهكذا، أصبح هذا المصطلح منذ سنوات يُعتبر المظلّة لما يسمّى «مؤسّسات الذاكرة» (Memory Organisations)، وبات مرتبطًا بالمبادرات الرقميّة.لا بدّ من الإشارة إلى أنَّ مفهوم قطاع اللام كان محصورًا في البداية بالمؤسَّسات الرسميّة، أي المكتبة الوطنيّة، والمتحف الوطنيّ، والأرشيف الوطنيّ، إلا أنّه توسع لاحقًا ليشمل أي مؤسسة ذات طابعٍ تراثي. وأكثر من ذلك، تستطيع أي

مؤسسة تطبيق قطاع اللام، فأي جامعة مثلاً تضمّ مكتبةً وأرشيفًا ومتحفًا، بإمكانها إنشاء قطاع لام خاصّ بها.

نشأة قطاع اللام

بَدَأ الحديث عن عمليّة التعاون بين المكتبات والأرشيف والمتاحف مع بداية العام 2000، عندما ظهرت دراسات ومقالات، وعُقدت مؤتمرات حول هذا الموضوع، طرحت العديد من الأسئلة منها: ما الذي يحفّز كلًّا من المكتبات والأرشيف والمتاحف على التعاون؟ ما هي الخطوات التي يجب اتّباعها لتحقيق عمليّة التعاون؟ وغيرها من التساؤلات.

لطالما كان النّاس يقومون بعملية جمع الأشياء ضمن مجموعات. صحيح أنَّ العمل كان غير رسميّ، لكنه مع مرور الزمن، أصبح يتميّز بطابع مؤسَّساتي، ويتّسم بالاستمراريَّة. وهنا، نتحدَّث بالتحديد عن المكتبات والأرشيف والمتاحف. ففي رأي الباحثين، هناك سبب منطقيّ لوجود منحًى خاص لكلٍّ من المكتبات والأرشيف والمتاحف، ولكنَّ عصر المعلومات ساهم في وجود معلومات جديدة، وفرضت وسائل الاتصال جمعهم مع بعضهم البعض. ويعتبر هؤلاء أنّ دور قطاع اللام هو بناء المعرفة بالاعتماد على العالم الَّذي نعرفه اليوم.

الفكرة من إنشاء بيئة معلوماتيّة هي أن تصبح المعرفة العالميّة بأجمعها في قبضة المستفيد. إنّ تاريخ كلّ من المكتبات والأرشيف والمتاحف، يكشف أنَّ عمليّة الجمع بدأت منذ القدم، ما يؤكّد في وقتنا الحاضر ضرورة التعاون بين مؤسَّسات قطاع اللام (Hedstrom & King, 2004)، وبخاصَّة أنّ أهداف هذه المؤسَّسات الثلاث ووظائفها لم تتغيّر، ولن تتغيّر، وستبقى تقوم بعملية الجمع والحفظ وتأمين الإتاحة والوصول إلى الموارد. وهكذا، تستطيع الأجيال القادمة أن تفهم تاريخها وحاضرها، من أجل الاستعداد للمستقبل (Paulus, 2011).

إنّ الباحثين من القرن السّابع عشر والثامن عشر هم من زرعوا بذور المكتبات والمتاحف والأرشيف، ففي البداية، لم يتمّ التفريق بين ما يُعتبر اليوم مقتنيات المتحف والكتب التابعة للمكتبات والوثائق التّابعة للأرشيف، وكانت هذه المواد تأتي جنبًا إلى جنب، حيث كان يتمّ جمع اللوحات والكتب والمخطوطات وحفظها في مكانٍ واحد. ولكن مع ظهور فكرة الديمقراطيّة في القرنين التاسع عشر والعشرين، ظهرت أفكار جديدة

حول كيفيّة جمع المعلومات وإدارتها ومشاركتها، ما أدّى إلى ظهور ما يسمّى بالمكتبات والمتاحف والأرشيف (Waibel, Erway and Zorich, 2007). وبالنّسبة إلى الدّولة، فإنّ ظهور هذه المؤسَّسات الجديدة كان الحلّ الاقتصاديّ لإدارة الإنتاج الثقافي الهائل في دولة حديثة وحفظه. أما فيما يتعلق بمواطني هذه الدولة الديمقراطيّة، فهذه المؤسَّسات تستجيب لتوقّعاتهم من حيث الشّفافيّة والحصول على المعلومات (Hedstrom & King, 2006).

ولكن مع القرن الواحد والعشرين، أصبح هدف الباحثين، وبخاصَّة مع ظهور الإنترنت، أن يُوجدوا عالمًا من المعلومات ليواكبوا النهضة الحاصلة في هذا القرن، وأصبح شعارهم «الواحد للكلّ مرّة أخرى» (One for all again). وقد أصبح موضوع الدمج بين المكتبات والأرشيف والمتاحف هو الموضوع الأكثر تداولاً في مجتمع هذه المؤسّسات، إذ إن المستفيد يحتاج إلى عملية الدمج بين هذه المؤسسات، لأنها ستعيد تحديد مفهوم «إتاحة الوصول»، وإعادة تشكيل «التراث الثقافي المشترك» (Dempsy, 2000)، والرغبة في تأمين المعلومات لأيّ كان، ومن أيّ مكان، وهو ما يعني وضع رؤية جديدة لشبكةٍ ثقافية متكاملة بصفتها مركز قوّة (Waibel, Erway and Zorich, 2008).

قطاع اللام على الشبكة

ماذا نقصد عندما نقول: «قطاع اللام على الشبكة»؟ في اللحظة الّتي تقرّر هذه المؤسّسات أن توحد جهودها ومجموعاتها، يعني ذلك أنَّها تقدّم للمستفيد كل المعلومات التي يحتاجها حول دراسته، على اختلاف أشكالها. مثلاً، إذا كان المستفيد يبحث عن تطور الأزياء في المنطقة العربية، فسيحصل على مواد أرشيفية متنوعة، من صور، ورسوم، وأفلام، وتسجيلات صوتية، ووثائق تاريخية، وكتب، وأزياء موجودة في المتاحف... وهكذا يحصل على جميع المصادر المتوفرة والمتعلقة بدراسته، وقد يستفيد من جميع المصادر أو يختار ما يحتاجه فقط، ولكن مهمة قطاع اللام هي تقديم كل المصادر والمعلومات بأشكالها المختلفة، وتسهيل عملية الوصول إليها، وبذلك، تقوي العلاقة بين المستفيد والمحتوى الرقمي، وتشجعه على مشاركة هذه المواد وبياناتها وإعادة استخدامها لإنتاج محتوى جديد، وتنمي الإبداع والابتكار لدى المستفيدين منها.

لقد أصبح لدينا عدة نماذج حول قطاع اللام، منها نموذج يوروبيانا، ومكتبة كندا وأرشيفها، ونيوزيلندا الرقمية وغيرها. يعمل كل نموذج أولاً على تأمين الإتاحة، وتسهيل عملية الوصول إلى المصادر، ومن ثم يسمح للمستفيد بإعادة استخدام بعض المصادر

بطريقة إبداعية. فمثلاً، من أبرز ما قام به مشروع نيوزيلندا الرقميّ أولاً، العمل على دعم مشاريع الرقمنة للمواد الجديدة، والتشجيع على الاتجاه نحو المشاع الإبداعي (Creative Commons)، لجعل هذه المصادر متاحة للجميع، ويكون لهم الحرية في إعادة استخدام المواد من دون قيد أو شرط. وما قام به مشروع نيوزيلندا الرقميّ، هو إنشاء موقع «اجعله رقميًا» (Make it Digital) في العام 2009، لدعم عملية الرقمنة في نيوزيلندا وإدارتها، وخُصّص له ميزانية بلغت حوالى 20 مليون دولار. ومن مهام «اجعله رقميًا»، إعداد سياسات وأدلة لتوجيه المؤسَّسات نحو عملية الرقمنة.

وأبرز مبادئه الأساسية: أولًا، اختيار المواد التي ينبغي رقمنتها، ومن ثم تحويلها، ووصفها، وإدارتها، وحفظها، وجعلها متاحة لتسهيل عملية استخدامها. ثانيًا، تنظيم مسابقة سُميت [1]«Mix and Mash»، للتشجيع على الإبداع في إعادة استخدام المواد المرقمنة، وهي تقام سنويًا، بمشاركة متسابقين من جميع أنحاء العالم. إضافةً إلى ذلك، نظّم المشروع مسابقة أخرى، سميت [2]«GIF it UP»، وهي عبارة عن إعادة استخدام الصور الموجودة في موقع نيوزيلندا الرقمي، ويوربيانا، والمكتبة العامة الرقمية الأميركية، وتحويلها إلى صورٍ متحركة.

وقد لاحظ الاختصاصيون في نيوزيلندا أنَّ المستفيد كان راضيًا جدًا عندما قدموا له مخطوطة ووثيقة حكومية تجمع بينهما علاقة. ففي رأيهم، سيساهم هذا الأمر في تغيير طريقة تصفّح المستفيد للمجموعات. ووفقًا للاختصاصي رايت (Wright)، فإنَّ التعاون بين هذه المؤسَّسات أدّى إلى تغيير في مفهوم المجموعة، وكيفية تعامل المستفيد معها، وأدّى أيضًا إلى تشجيع فريق العمل على دراسة ما يحتاجه من أجل تطوير البرامج والخدمات المناسبة لمواجهة تعقيدات العالم الرقمي.

يعتبر الباحثون أن عمليّة مشاركة المعلومات والبيانات تساعد في تحقيق الهدف البعيد المدى، فهي عملية استثمار طويل الأمد، ونعني بالاستثمار: الوقت، الموارد، الثقة، والتنازلات التي يجب القيام بها لإنجاح هذه العملية، ولكي تستطيع كلّ مؤسَّسة أن تركز جهودها على الأشياء الفريدة التي تتميز بها، وتكون قادرة على تقديمها للمستفيد. وهكذا من خلال عملية التعاون، يتم تحقيق فوائد للجميع، وتوفير حلولٍ وسطى ترضي كل الأطراف (Waibel & Erway, 2009)، فالتعاون بين هذه المؤسسات بهدف زيادة الوصول إلى مصادر مؤسّسات التراث الثقافي من خلال الشبكة، هو هدف أساس من أجل ضمان الصلة بينها وإشراك الجمهور في عصر المعلومات (Ray, 2009; Given & McTavish, 2010).

كذلك، لاحظ الباحثون أنّ التعاون بين مؤسّسات ذاكرة الوطن سيعزّز مكانتها في المجتمع، وسيحسن خدماتها، ويطوّر برامجها، ويلبي احتياجات مجموعة أوسع وأكثر تنوّعًا من الباحثين والمتعلمين، وبخاصّة الفئة المحرومة منهم، كما سيساعدها على خدمة مجتمعها، من خلال تقديم مجموعاتها بطريقة متكاملة.

تقدّم كلّ مؤسّسة مجموعة فريدة من الخبرات لمجموعة محددة من المستفيدين، ولكن في ظلّ التعاون، سيتم تقديم مجموعة أوسع من التسجيلات لمجموعة أوسع من المستفيدين، إذ يهدف التعاون إلى الوصول الأسرع والأسهل إلى المواد، وهنا يأتي دور أنظمة المعلومات في تسهيل هذه العملية (Deng, 2010). لذلك، لم يعد التعاون في عصر التكنولوجيا خيارًا، بل بات قدرًا، فعلى الرغم من أن هذه المؤسّسات تعمل بطرق مختلفة، فإنّها تجتمع على هدف أساسي (Wythe, 2007).

غادة دمشق: إختصاصية في مجال المعلومات والمكتبات، ومفهرسة في مشروع النهوض بالمكتبة الوطنية اللبنانية. هي أيضًا مدربة في قواعد وصف المصدر وإتاحتها، وتعد حاليًا رسالة ماجستير في إدارة المعلومات.

للتواصل عبر الإيميل: ghadadimashk@gmail.com